

تقرير

«الاشتراكي الديمقراطي» يتراجع: ألمانيا تتقدم باتجاه الخروج من الأزمة السياسية

الديموقراطي لا يمكن أن يتصرف مثل طفل مستاء»، في حين برّر شولتز تحوله هذا بأنه إنما يتجاوب مع «نداء» رسمي تلقاه من الرئيس شتاينماير، وهو وجه اشتراكي ديموقراطي مُحترم يحاول أن يلعب دور الوسيط لتجنب إجراء انتخابات مبكرة. لكن شولتز غيّر موقفه، أيضاً، عندما كثرت الانتقادات، قبيل مؤتمر حزبه الذي يُعقد من 7 إلى 9 كانون الأول، ويترشح خلاله شولتز إلى منصب رئاسة الحزب.

ومن المتوقع أن يُعقد الأسبوع المقبل لقاء أول، يجمع المستشار وحليفها البافاري رئيس الاتحاد المسيحي الاجتماعي هورست سيهوفر وشولتز، تحت رعاية الرئيس الألماني. وقد يتم تمديد المفاوضات، إذ إن الدستور الألماني لا يحدد مهلة لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات التشريعية. وفي هذا الوقت، لا تزال ميركل مكلفة بإدارة الشؤون الجارية. وفي حال فشل المحادثات بين «المحافظين» و«الاشتراكيين

الديموقراطيين»، سيكون من الصعب على ألمانيا تجنب الانتخابات المبكرة، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ ما بعد الحرب في البلاد. لكن إجراء مثل هذه الانتخابات محفوف بالمخاطر، لأن المشهد السياسي في ألمانيا شهد زلزالاً سياسياً، بعد الانتخابات التشريعية في 24 أيلول، مع دخول مرشحين من اليمين المتطرف إلى مجلس النواب، الأمر الذي حرم البلاد تشكيل أقلية حاكمة. وقد تكون نتائج الانتخابات الجديدة أفضل بالنسبة إلى حزب «البدل لألمانيا»، الذي تعهد بأنه لن يتوقف عن مهاجمة ميركل، بحسب استطلاعات الرأي. وتراقب أوروبا عن كثب التطورات في ألمانيا، لأنه غياب ألمانيا فاعلة سينعّض إصلاح الاتحاد الأوروبي للكثير من العثرات والتباطؤ. (الأخبار، أ ف ب)



برر شولتز تحوله بأنه يتجاوب مع «نداء» رسمي تلقاه من شتاينماير (أ ف ب)

بغيباب ألمانيا فاعلة سيتم عرض إصلاح الاتحاد الأوروبي لكثير من العثرات

الثاني. وواجه شولتز دعوات لتجنب انتخابات مبكرة، حتى من ضمن حزبه، إلا أنه تجاهلها حتى يوم أمس. وقال وزير العدل السابق هايكو ماس إن «الحزب الاشتراكي

تلقائي»، مشيراً إلى «أسابيع» مقبلة من المحادثات. وأراد شولتز، أيضاً، التهوين من خطورة الوضع السياسي في البلاد المحرومة حالياً من أقلية حاكمة، فقال إن «ألمانيا لا تعاني من أزمة حكم، لكننا في وضع معقد». ويُعتبر هذا التغيير في الخط السياسي تراجعاً بالنسبة إلى شولتز الذي، منذ النتائج المحرجة التي حصدتها في الانتخابات التشريعية في 24 أيلول، يتخذ موقفاً معارضاً في المبدأ لتجديد الائتلاف السابق تحت رعاية المستشار.

وقد أجبر هذا الرفض ميركل على محاولة التفاوض من أجل إجراء تحالف صعب في الأصل، مع «الخضر» و«الليبراليين»، في مساع باءت بالفشل في 19 تشرين

أبدت قيادة «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» الألماني، صباح أمس، استعداداً للحوار، في محاولة لإخراج البلاد من الأزمة السياسية الحالية، متخليّة فجأة عن ممارستها لاي تحالف مع المستشار أنجيلا ميركل لتشكيل حكومة ائتلافية

تقدّمت ألمانيا خطوة، أمس، باتجاه الخروج من أزمتها السياسية بعدما تخلّى الاشتراكيون الديموقراطيون عن معارضتهم المبدئية للدخول في ائتلاف حكومي مع المستشار أنجيلا ميركل.

ويأتي إعلان رئيس «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، مارتن شولتز، عادة لقاء مع الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير وبعد اجتماع ليلي استمر ثماني ساعات وجمع قادة الحزب الرئيسيين، طالب بعضهم رئيس الحزب بأن يكون أكثر مرونة. وقال شولتز، في تصريح صحافي مقتضب: «هناك أمر يجب أن يكون واضحاً: إذا كانت هذه المحادثات ستؤدي، بشكل أو بآخر، إلى المشاركة في تشكيل حكومة، فسيكون على أعضاء حزبنا التصويت» على ذلك. ولا تزال نيّات «الاشتراكي الديمقراطي» غير واضحة، فقد يناقش «تحالفاً كبيراً» جديداً مع المحافظين من حزب ميركل، أو تقديم الدعم لاحتمال تشكيل حكومة اقلية تترأسها ميركل. إلا أن المستشار لا تفضل الطرح الثاني. وشدد شولتز، الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي، على أنه «لن يكون هناك شيء بشكل

اقتراض 500 مليون يورو من ألمانيا

أعلن المتحدث باسم وزارة الكهرباء، مصعب المدرس، توقيع «عقود المرحلة الأولى للقرض الممنوح من بنك التنمية الألماني»، موضحاً أنه تم «تخصيص 45 مليون يورو من القرض لصالح وزارة الكهرباء، للعام الحالي، و85 مليون يورو للعام المقبل».

وكانت وزارة المالية قد وقّعت، أول من أمس، مع «بنك التنمية الألماني»، عقود المرحلة الأولى من القرض الذي تبلغ قيمته نصف مليار يورو (590 مليون دولار)، بهدف تمويل عددٍ من المشاريع الخاصة بقطاع الكهرباء. وأشار المدرس إلى أن «القرض خُصص لعددٍ من الوزارات، بحيث بلغت حصة وزارة الكهرباء 130 مليون يورو، على مدى عامين»، مضيفاً أن «الجزء الأول من القرض البالغ 45 مليون يورو خُصص لتغطية احتياجات المناطق المحررة في محافظة نينوى، ولتأهيل المحطات التحويلية والثانوية، والخطوط في قطاعي النقل والتوزيع». أما الجزء الثاني، فقد خُصص لـ«تغطية احتياجات محافظات الأنبار، وصلاح الدين، ونيوى، من مواد لقطاعات النقل والتوزيع»، مؤكداً أن «الهدف من هذا القرض هو تأمين عودة النازحين من أبناء هذه المحافظات».

(الأخبار)

تقرير

ماي في بروكسل: مقترح جديد بشأن «بريكست»

وتوقع مراقبون أن يكون هدف لقاء ماي بتوسك هو «محاولة لوضع البنات الأساسية لمباشرة الاتفاق التجاري»، إذ إن كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي لشؤون بريكست، ميشال بارنييه، أكد في وقت سابق «الاستعداد لعرض الاتفاق التجاري الأكثر طموحاً على المملكة المتحدة بعد انفصالها عن الاتحاد، شرط احترامها الشروط الأوروبية». وأضاف بارنييه أنه «إذا نجحنا في التفاوض على انسحاب منظم وتحديد قواعد تعامل منصفة للمستقبل، فلا بد أن تكون علاقتنا المستقبلية طموحة». كذلك فإن توسك كان قد أعلن في السويد، الأسبوع الماضي، مهلة حتى بداية كانون الأول لتحقيق «تقدم إضافي كبير» من أجل إفساح المجال أمام بدء المفاوضات التجارية خلال قمة للاتحاد الأوروبي في 14 و15 الشهر المقبل.

على صعيد آخر، أعلنت المفوضية الأوروبية، أول من أمس، أنه لم يعد بوسع بريطانيا استضافة عاصمة الثقافة الأوروبية عام 2023 كما كان مقرراً سابقاً، بسبب خروجها من الاتحاد الأوروبي. وقالت متحدثة باسم المفوضية، في بيان، «هذه إحدى العواقب الملموسة الكثيرة لقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي بحلول 29 آذار 2019».

(الأخبار، أ ف ب)

ولدى وصولها إلى القمة، قالت رئيسة الوزراء البريطانية أمس، في تصريح صحافي، إن «بلادها والاتحاد الأوروبي يجب أن يحققا معاً تقدماً في مفاوضات بريكست»، في وقت يأمل فيه قادة التكتل التوصل إلى تسوية مالية تتيح حلحلة المفاوضات. وعلى هامش القمة، التقت ماي رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، مؤكدة أن حضورها القمة يعكس بنظرها التزاماً من بريطانيا بالحفاظ على أوروبا، بالرغم من «بريكست» وتداعياته.

تيريزا ماي، ملتزمة بالحفاظ على أوروبا (أ ف ب)



بعد تأجيلات عدة، عاد ملف مشروع قانون «بريكست» إلى الساحة، وسط آمال أوروبية بأن رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، ستقدم اقتراحاً جديداً بشأن مسألة كلفة انسحاب بريطانيا «الشائكة»، بعدما اتفق وزراء بريطانيون في وقت سابق على عرض مبلغ أكبر قدر بـ40 مليار يورو.

ماي التي لم تنفِ استعدادها «لرفع المبلغ الذي ستدفعه لندن»، أصرت في المقابل على «أن أيّ تحرك من هذا النوع، يجب أن يرتبط باتفاق نهائي بشأن العلاقات المستقبلية يتم التوصل إليه عام 2018».

وخلال قمة «الشراكة الشريفة» مع ست دول كانت سابقاً في الاتحاد السوفياتي، المعقودة في العاصمة البلجيكية بروكسل، دعت ماي الاتحاد الأوروبي إلى الوقوف «جنباً إلى جنب» مع بريطانيا، واتخاذ خطوات ملموسة بشأن المفاوضات الخاصة بالبريكست، في وقت أعرب فيه قادة التكتل عن أملهم بأن تتقدم بتسوية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الطلاق في كانون الأول المقبل. وطالبت «الاتحاد» باتخاذ مختلف الإجراءات المرتبطة بالطلاق، ومن بينها حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي والمسألة الإيرلندية. يُذكر أن إيرلندا حذرت ماي من أنها ستعرقل مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما لم تقدم لندن ضماناً كتابياً رسمياً بعدم وجود حدود فعلية معها.

دعوة وزير الخارجية الياباني، أمس، السلطات الروسية لعدم تمديد تصاريح العمل الممنوحة لـ 25 ألف كوري شمالي للعمل في روسيا وذلك بهدف الضغط على بيونغ يانغ.

بالعودة إلى التصعيد الأمريكي، وفي استعراض جديد للقوة ضد بيونغ يانغ، ذكر مسؤول في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، أن من المقرر أن تجري القوات الجوية الأميركية والكورية الجنوبية تدريباتها المشتركة المعتادة أوائل كانون الأول المقبل. وأضاف المسؤول الكوري أن التدريبات التي ستقام بين الرابع والثامن من الشهر المقبل، ستشارك فيها ست طائرات شبح من طراز «إف 22 رابتور» قادمة من واشنطن، ومن سلاح الجو الأميركي ستشارك مقاتلات «إف 35» أيضاً.

إلى ذلك، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية غينغ شوانغ، أنه سيغلق مؤقتاً «جسر الصداقة» الصيني - الكوري الشمالي (الممر الرئيسي للتبادلات التجارية بين الصين وكوريا الشمالية)، وذلك لإجراء أشغال صيانة من جهة كوريا الشمالية خلال الأيام المقبلة. (الأخبار، أ ف ب، رويترز)